كلية الحقوق
قسم القانون التجارى

النظام القانوني لشهادات الايداع الوطنية والدولية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون التجارى

مقدمة من

الباحثة/ إيمان صبرى محمود الدسوقى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد **أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق – جامعة بنى سويف (سابقاً)**	**رئيساً**
الأستاذ الدكتور/ سامى عبد الباقى أبو صالح **أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة**	**عضواً**
الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس **أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة**	**مشرفاً وعضواً**

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

(سورة التوبة - الآية 105)

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى اله وصحبه أجمعين .

اهدى هذا العمل المتواضع إلى إستاذى الغالى والعالم الجليل الاستاذ الدكتور/ على سيد قاسم، أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية للدراسات العليا الأسبق على ما أسداه لى من نصائح غالية كانت نبراسا لى فى طريق البحث العلمى منذ أن قمت بإختيار موضوع رسالتى هذه وأثناء العمل تحت إشرافه بالبحث فى هذا الموضوع ولكن شاءت قدرة الله عز وجل ألا يستمر فى الإشراف على هذا العمل فله منى كامل الدعاء بالرحمة والمغفرة والعفو واسكن الله روحه فسيح جناته .

كما لايفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للإستاذ الدكتور/ رضا عبيد، أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق – جامعة بنى سويف والعميد الأسبق لها على تفضله بالموافقة على رئاسته لجنة المناقشة والحكم على هذا العمل المتواضع رغم مشاغله الجسام فله منى كل التقدير والعرفان بالجميل .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور/ سامى عبد الباقى أبو صالح، أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ومدير معهد قانون الأعمال الدولية السابق بالكلية ، على تفضله بالإشتراك فى عضوية لجنة الحكم والمناقشة على هذا العمل المتواضع رغم مشاغله الكثيرة وأعبائه الجسام فله منى جزيل الشكر والتقدير .

وفى النهاية أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وإمتنانى وإعترافى بالجميل مدى حياتى لإستاذى الفاضل ذو الخلق الكريم الاستاذ الدكتور/ خليل فيكور تادرس، أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق جامعة القاهرة الذى تفضل بقبول نقل الإشراف اليه بمجرد عودته من الخارج وشملنى برعايته وفضله وكرم خلقه وأضاء لى طريق البحث فى هذا العمل المتواضع بكتاباته في هذا المجال فله منى كل التقدير والإعتراف بالجميل وجزاه الله عنى خير الجزاء .

إهـداء

الى أمى الحبيبة

نبع الحنان والتى أكملت مسيرة والدى معنا أطال الله فى عمرها ومدها بالصحة والعافية

إلى روح والدى الحبيب

رحمه الله واسكنه فسيح جناته على ما قدمه لى ولإخوتى من معروف ودعم أضاء لنا طريق العلم "رحمة الله عليه"

إلى روح الغالى أخى (هيثم)

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

إلى إخواتى

راجية من الله عز وجل أن يحفظهم جميعا وأن يجعلهم قرة عين لى

إلى أساتذتى

ومن كان لهم الفضل فى تلقينى العلم النافع وإلى جميع أصدقائى وزملائى

مقدمة

تتطور الأدوات المالية الحديثة بصفة مستمرة وذلك تماشياً مع الظروف الإقتصادية التى تتغير بإستمرار على مستوى العالم وتفرز أدوات مالية حديثة وغير تقليدية وتفرض نفسها فى أسواق المال العالمية.

وقد أدت العولمة وتحول أسواق المال إلى أسواق دولية، إلى حدوث نمو كبير في الإستثمارات الدولية. فقد أصبحت تلك الأسواق الدولية مصدراً أساسياً لرؤوس الأموال للشركات الأجنبية المختلفة.

حيث تستطيع الشركات المحلية التعامل بالبورصات بالأسواق الدولية بعد إتخاذ الإجراءات اللازمة فى تلك البورصات وذلك عن طريق ما يسمي بشهادات الإيداع الدولية وخلافه من الادوات المالية الحديثة .

وقد زادت أهمية شهادات الإيداع الدولية بنوعيها الدولية والأمريكية منذ التسعينات من القرن الماضى وحتى الوقت الحالي بشكل كبير. وذلك لعدم وجود عائق فى التعامل بتلك الشهادات أمام المستثمرين والشركات المُصدرة .

حيث تقوم فكرة هذه الشهادات على التعاون المتبادل بين الشركات المُصدرة للأوراق المالية وبنك معين (بنك الإيداع) في سبيل اصدار أوراق مالية يُجرى التعامل بها في الأسواق الدولية بالإضافة إلى الأسواق المحلية، وذلك من خلال اتباع الشركة المُصدرة للأوراق المالية آلية محدده لذلك، تبدأ بإيداع أسهمها في البنك الذي تتعامل معه في دولتها، ثم يقوم هذا البنك بالاتصال بالبنوك الأجنبية التي يتعامل معها والتي ترغب الشركة بتداول أوراقها المالية في تلك الدولة الأجنبية، وعند إتمام الإتصال بين البنكين تصدر شهادات الإيداع من قبل بنك الإيداع الدولي بالعملة الأجنبية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية الأجنبية.

اي أن شهادات الإيداع تعتبر ورقة مالية تتداول فى البورصات الدولية وكذلك البنوك ويجب أن تقابل شهادات الإيداع أسهم (معامل التحويل مثلا

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة0000000000000000000000000000000000	**5**
أهمية الدراسة0000000000000000000000000000000	**9**
أهداف الدراسة0000000000000000000000000000000	**9**
إشكالية الدراسة0000000000000000000000000000000	**10**
نطاق الدراسة0000000000000000000000000000000	**12**
خطة الدراسة0000000000000000000000000000000	**13**
الفصل التمهيدي: **الأدوات المالية الحديثة00000000000000**	**14**
المبحث الأول: **عقود الخيارات0000000000000000000000000**	**17**
المطلب الأول: **تعريف وتقسيم عقود الخيارات00000000000000**	**19**
المطلب الثاني: **خصائص ومميزات عقود الخيارات00000000000**	**30**
المطلب الثالث: **التفرقة بين عقد الخيارات وعقود المشتقات الأخرى**	**35**
المبحث الثاني: **العقود المستقبلية000000000000000000**	**46**
المطلب الأول: **تعريف العقود المستقبلية وأركانها0000000000000**	**48**
المطلب الثاني: **أركان العقود المستقبلية وتنظيم سوقها00000000**	**51**
المبحث الثالث: **شهادات الإيداع الدولية000000000000000**	**58**
المطلب الأول: **الخلفية التاريخية لشهادات الايداع الدولية والمصرية0**	**59**
الفرع الأول: **الخلفية التاريخية لشهادات الإيداع الدولية00000000**	**59**
الفرع الثاني: **النشأة التاريخية لشهادات الإيداع المصرية0000000**	**61**
المطلب الثاني: **الطبيعة القانونية لشهادات الإيداع**	**64**

الدولية0000000	
الباب الأول: **الأحكام العامة لشهادات الإيداع الدولية000000000**	**66**
الفصل الأول: **تعريف شهادات الإيداع الدولية وأبرز خصائصها000**	**67**
المبحث الأول: **ماهية شهادات الإيداع الدولية وتميزها عن غيرها**	**68**
المطلب الأول: **تعريف شهادات الإيداع الدولية0000000000000**	**71**
المطلب الثاني: **شهادات الإيداع المصرفية000000000000000**	**89**
الفرع الأول: **تعريف شهادات الإيداع المصرفية (الصادرة من البنوك) وشهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول0000000**	**90**
الفرع الثاني: **أسباب ظهور شهادات الإيداع في الأسواق المالية والنقدية000000000000000000000000000**	**108**
الفرع الثالث: **مزايا وعيوب شهادات الإيداع المصرفية000000000**	**111**
المطلب الثالث: **شهادات الكربون00000000000000000000**	**114**
الفرع الأول: **تعريف شهادات الكربون00000000000000000000**	**114**
الفرع الثاني: **كيفية تداول سندات الكربون000000000000000**	**117**
المبحث الثاني: **خصائص شهادات الإيداع الدولية ودوافع إصدارها00**	**119**
المطلب الأول: **خصائص شهادات الإيداع الدولية0000000000000**	**120**
المطلب الثاني: **دوافع إصدار شهادات الإيداع الدولية000000000**	**124**
الفصل الثاني: **أنواع شهادات الإيداع الدولية ومزاياها وعيوبها000000000000000000000000000**	**130**
المبحث الأول: **أنواع شهادات الإيداع الدولية00000000000000**	**130**

المطلب الأول: شهادات الإيداع الدولية0000000000000000	131
المطلب الثاني: شهادات الإيداع الأمريكية0000000000000000	142
الفرع الأول: تعريف شهادات الإيداع الأمريكية0000000000000	143
الفرع الثاني: أنواع شهادات الإيداع الأمريكية0000000000000	145
المبحث الثاني: مزايا وعيوب شهادات الإيداع الدولية000000000	148
المطلب الأول: مزايا شهادات الإيداع00000000000000000	148
المطلب الثاني: عيوب شهادات الإيداع00000000000000000	154
الباب الثاني: شروط إصدار شهادات الإيداع الوطنية والدولية وتداولها0000000000000000000000000	158
الفصل الأول الأطراف المشاركة في إصدار شهادات الإيداع وفي عملية تحويل الورقة المالية الأجنبية لشهادات ايداع مصرية00000000000000000000000	160
المبحث الأول: الأطراف المشاركة في عملية إصدار شهادات الإيداع	160
المطلب الأول: الأطراف المشتركة في عملية تحويل الورقة المالية الأجنبية لشهادات إيداع مصرية، والتعريف لبعض المصطلحات00000000000000000000000	161
المطلب الثاني: شروط وإجراءات قيد الجهات الأجنبية كبنوك إيداع في سجل المالك المسجلة0000000000000000	170
المبحث الثاني: قواعد إصدار وإجراءات وقيد شهادات الإيداع الدولية00000000000000000000000	174
المطلب الأول: قواعد الترخيص لشركات السمسرة للتعامل على	

شـــــــــــــــــهادات الإيـــــــــــــــــداع الدولية0000000000000000000000	174
المطلـب الثـاني: تـداول شـهادات الإيـداع الدوليـة فـي الأسـواق الأجنبية0	184
المطلب الثالث: دورالهيئة العامة للرقابة المالية00000000000	187
الفصل الثاني: شروط تداول وإلغاء شهادات الإيداع الدولية (GDR) ودورهما فى تطوير أداء أسواق المال000000000	192
المبحث الأول: شروط تداول إصدار شهادات الايداع الدولية والوطنية (المصرية)00000000000000000000000	193
المطلـب الـأول: إجـراءات إصـدار وقيـد شـهادات الايـداع المصـرية المُقابلـــــــــــــــة لأوراق ماليـــــــــــــــة أجنبية0000000000000000000	194
المطلـب الثـاني: الالتزامـات التـي تقـع علـى عـاتق أطـراف عمليـة التحويل00000000000000000000000	209
المبحـث الثـاني: شـروط شـطب وإلغـاء شـهادات الإيـداع الدوليـة والمصرية00000000000000000000000	236
المبحث الثالث: دور شـهادات الإيـداع الدوليـة فـي بعـض الـدول فـي تطوير أداء سوق المال بها وبعض التطبيقات العملية0	244
المطلب الأول: دور شـهادات الإيداع فـي بعـض الـدول الأسـيوية فـي تطوير أداء أسواق المال000000000000000	245
المطلـب الثـاني: دور شـهادات الإيـداع فـي تطـوير أسـواق المـال فـي مصر00000000000000000000000000	250
الخاتمة0000000000000000000000000000000000000	263
النتائج0000000000000000000000000000000000000	263
التوصيات0000000000000000000000000000000000000	264

قائمة المراجع00000000000000000000000000000000	266
قائمة المحتويات00000000000000000000000000000000	285

مستخلص

تعد شهادات الإيداع الدولية – من أهم التطورات المالية الحديثة التى ظهرت فى الآونة الاخيرة فى أسواق المال الدولية والمحلية حيث أتاحت للشركات المحلية التعامل فى أسواق المال الدولية وتوسيع قاعد المساهمين المتعاملين على أسهمها وتحقيق الإنتشار الدولى وتنمية رأس مالها

وإستهللنا الدراسة بفصل تمهيدى عن الأدوات المالية الحديثة والتمييز بينها وبين شهادات الإيداع الدولية ، وبدأنا بحثنا بالباب الأول : بالأحكام العامة لشهادات الإيداع الدولية ، أما الباب الثانى : فقد تناولنا فيه شروط إصدار وتداول شهادات الإيداع الوطنية والدولية .

وتهدف الدراسة إلى بيان طبيعة الآثار الإقتصادية والمالية التى تحدثها شهادات الإيداع فى مصر ودول العالم المختلفة على إختلاف القوانيين المحددة والمنظمة لها وبيان عما اذا كان لها جوانب أخرى إيجابية كافية وتأثيراتها الضارة على الإقتصاد فى مصر والبلدان الأخرى .

كما توصلنا فى نهاية البحث لبعض النتائج منها أن شهادات الإيداع الدولية أصبحت أداة بديلة فى أسواق المال الدولية لزيادة حجم الأستثمارات ورؤوس الأموال العالمية عن طريق تعامل الشركات المحلية فى البورصات العالمية بموجبها . كما نوصى فى نهاية البحث بأن أسواق الأوراق المالية في أمس الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى قانون محكم للإفصاح والشفافية يعالج أوجه قصور النظم الحالية للبورصات.